دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

حالة مؤسسة الصناعية رام لتكرير السكر (مستغانم)

The impact of the environmental governance system on sustainable development strategies The case of the Ram Industrial Corporation for (Mostaganem)Sugar Refining,

بوزيان لعجال[1]، مرسلي حليمة[2]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)، ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)، halima.morsli@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/19 تاريخ القبول: 2022/03/14 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أساسيات الحوكمة البيئية كدعامة لتجسيد هدف وهو تحقيق التنمية المستدامة في ظل جميع التحديات التي نواجهها، ولمعرفة واقع البيئة في الجزائر بشكل عام وفي ولاية مستغانم بشكل خاص، اعتمدنا على دراسة حالة للمؤسسة الصناعية رام لتكرير السكر بمستغانم، حيث اعتمدنا في تحليلنا على أداة الاستمارة، التي وزعت على بعض المسئولين خاصة رؤساء المصالح، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن ممارسة المسؤولية البيئية مازال في المرحلة المتوسطة على مستوى المؤسسة محل الدراسة بسبب عدم تطبيق الكفئ لحوكمتها البيئية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة.، البيئة.، الحوكمة البيئية.، التنمية المستدامة.، الأداء البيئي.

تصنيفات JEL : Q29، Q25، G39

Abstract:

This study aims to highlight the basics of environmental governance as a pillar to embody the goal of achieving sustainable development in light of all the challenges it faces. The questionnaire tool, which was distributed to some officials, especially heads of departments, where we came to the conclusion that the practice of environmental responsibility is still in the middle stage at the level of Algerian institutions due to the lack of efficient application of its environmental governance.

Keywords: Governance; environment; environmental governance; sustainable development; environmental performance.

Jel Classification Codes: G39, Q25, Q29.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، **الإيميل**: ladjel.bouziane@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

نظرا لتفاقم وتعدد المشاكل البيئية سواء من ناحية التلوث، أو من ناحية استنزاف الثروات والموارد بغير عقلانية وتصاعد حدتها في مختلف أنحاء العالم، أصبح موضوع البيئة يشكل اهتمام عالمي، باعتبار البيئة خزان شامل لعناصر الثروة الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وإذا ربطنا البيئة بقضايا التنمية المستدامة نلاحظ أنها أصبحت من أهم الرهانات التي تحتل الريادة في السياسات التنموية في كل البلدان وبالأخص الجزائر، وفي ظل ما تواجهه البيئة من أزمات وأخطار تهدد الأمن البيئي، ظهر ما يعرف بالحوكمة البيئية بغية حماية البيئة، والحفاظ عليها مع ضمان حقوق الأجيال الصاعدة، فالحوكمة البيئية هي خيار لابد منه لأنه نظام متكامل يحمل مجموعة من الأنظمة والقواعد التي تقوم بإرساء الضوابط اللازمة للحفاظ على مكونات البيئة والتنمية المستدامة.

كما أن الجزائر تسعى جاهدة لحماية البيئة وذلك برسم بعض الاستراتجيات لتحقيق الأمن البيئي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تعزيز الإدارة البيئية وتحقيق الأداء البيئي الجيد.

ومنه نسعى من خلال هذه الورقة البحثية محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

إشكالية البحث:

ما هو أثر نظام الحوكمة البيئية على إستراتجيات التنمية المستدامة في الجزائر؟

الفرضيات:

- الحوكمة البيئة لها تأثير كبير على تحقيق التنمية المستدامة، حيث كلما كانت الممارسات للإدارة البيئية جيدة كلما ساهمت في تحقيق التنمية المستدامة.
- للجزائر كل الإمكانات التي تجعلها تحقق أهدافها المسطرة ومنها حماية البيئة، وتحقيق الأمن البيئي.

أهمية البحث:

حاولنا في هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الحوكمة البيئية على التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تقديم سبل إرساء ممارسات الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية الشاملة، وهذا بالنظر إلى أن تبني الحوكمة البيئية يضمن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

أهداف البحث:

- التعرف على آليات الحوكمة البيئية، مقوماتها وعلاقتها بالتنمية المستدامة.
- البحث عن البدائل التي تكفل تحقيق التنمية المستدامة.
- اقتراح حلول لتفعيل الحوكمة البيئية والرفع من أداءها لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

منهجية الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، إضافة إلى دراسة دور الحوكمة البيئية في دعم التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، للوصول في الأخير إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات.

ولمعالجة إشكالية البحث تناولنا العناصر التالية:

أولا: التأصيل النظري للحوكمة البيئية؛

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة وتحليل أبعادها؛

ثالثا: واقع البيئي الجزائري في مجال الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة؛

رابعا: دراسة ميدانية حول المؤسسة الصناعية في ولاية مستغانم.

2. التأصيل النظري للحوكمة البيئية:

يعتبر مصطلح الحوكمة البيئية من المصطلحات الحديثة، فهو مفهوم يتكون من كلمتين الحوكمة والبيئة ولاستعاب معناه جيدا والخوض في هذا المفهوم المركب سنعرف كل مصطلح على حدى كما يلي:

1.2 تعريف الحوكمة:

يعتبر موضوع حوكمة ليس حديثا بشكل خاص، حيث ظهر باعتباره الموضوع الأكثر مناقشة من حيث الإدارة في السنوات الأخيرة في عالم الأعمال السياسية والأكاديمية (Senouci, Ahmed Balbachir, & Ahmed Balbachir, 2015, p. 28)، وعليه تعددت التعاريف الخاصة بالحوكمة التي يمكن إيجازها فيما يلي:

تعرف الحوكمة على أنها "نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيدة ومؤشرات وجود أساليب رقابية تمنع كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة من التأثير بصفة سلبية على أنشطة هذه الأخيرة" (درويش، 2007، صفحة 13).

ويعرفها البنك الدولي على أنها: "التنمية والتطوير الإداري بالمؤسسة، ويكون ذلك من خلال خبرتها، والبرامج التي تطرحها، والمشروعات التي تنفذها، ونوع التكنولوجيا التي تستخدمها" (الفليتي، 2010، صفحة 24).

2.2 تعريف البيئة:

عرف مصطلح البيئة منذ العصور القديمة وكان أول من استخدم هذا المصطلح هو العالم الألماني "ارنست هايكل" سنة 1866، بأنه العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه،

حيث أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من مكونات حية مثل النباتات والحيوانات ومن مكونات غير حية مثل الصخور،المياه، الهواء، الطقس وغير ذلك مكونات كل المصادر والعوامل الخارجية (عوادي و عبدة، 2018، صفحة 462).

ووردت عدة تعاريف بشأن مصطلح البيئة ولكن يمكن حصرها في التعريف التالي:

حسب المادة 04 من القانون رقم 03 - 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر تعرف البيئة بأنها تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، الجو، الماء، الأرض وباطنها النبات، والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر الطبيعية. (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 10).

3.2 الحوكمة البيئية:

يعتبر مفهوم الحوكمة البيئية من المفاهيم البارزة في الوقت الحالي، فهي مصطلح تشير إلى التغيرات والحوافز ذات الصلة بالبيئة والمعرفة، مؤسسات صنع القرار والسلوكيات من خلال التأثير على مخرجات والفواعل اتجاه النشاطات البيئية.

ويمكن تقديم تعريف موجز لمصطلح الحوكمة البيئية على أنها: مجموعة من القواعد والإجراءات والآليات التي تحدد كيفية استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ عليها لتحقيق ما يعرف بالاستدامة البيئية وذلك وفق مبادئ محددة وبمساهمة كل الأطراف الفاعلة.

وعموما تهدف الإدارة البيئية إلى إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية بطريقة عادلة ومستدامة (Fakir & Stephens, 2008, p. 5).

4.2 مقومات الحوكمة البيئية:

- اعتبار أن كل القطاعات سواء السياسية أو الاقتصادية تكرس تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على البيئة.
- دمج القضايا البيئية كافة في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه.
- وجود روابط قوية وان اختلفت مستوياتها بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات من جهة ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى(لموشي و طحطوح، 2019، صفحة 108).

3. مفهوم التنمية المستدامة وتحليل أبعادها:

1.3 مفهوم مصطلح التنمية المستدامة:

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تشمل جميع الاتجاهات، حيث تهدف إلى تغيير البنيات الاجتماعية وتحريك الإمكانات متعددة الجوانب (مامون، 2012، صفحة 57).

ومر مفهوم التنمية المستدامة بالعديد من المؤتمرات والملتقيات العالمية في الاتفاق على هذا المعنى، والجدول التالي يوضح تطور هذا المفهوم عبر الزمن وهو كالآتي:

جدول رقم (1): نشأة مصطلح التنمية المستدامة

السنة	المنظمة، الهيئة، مؤتمرات	آرائهم حول التنمية المستدامة
1915	اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة	وجوب نقل الرأسمال الطبيعي للأجيال القادمة
1923	المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة	إلزامية الحفاظ على الطبيعة والاستعمال لعقلاني للموارد
1960	مؤتمر روما كفى من النمو	يندد ويحذر من الخطر الناجم عن التطور الاقتصادي والنمو الديموغرافي وإنهاك الموارد الطبيعية
1972	مؤتمر ستوكولهوم	انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة
1980	المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية	حماية الحياة الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي.
1984	مؤتمر دولي حول البيئة والاقتصاد	يجب الاهتمام بالاقتصاد والبيئة بصفة متساوية.
1987	اللجنة الدولية للتنمية والبيئة "تقرير بروتلاند"	أصدرت تقريرا يسمى مستقبلنا للجميع وبروز مفهوم التنمية المستدامة.
1992	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية قمة الأرض بالبرازيل	قمة جاءت بعد ترسخ مفهوم المستدامة عند عامة الناس وانبثقت عنها ما يسمى بالأجندة 21.
1997	بروتوكول كيوتو	تخفيض الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.
2002	المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة قمة جوهانسبورغ	أوصى بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.
2007	مؤتمر بالي باندونيسيا	قمة من أجل مكافحة التغير المناخي.
2009	قمة كوبهاغن	لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري.

المصدر: قصوري مريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مذكرة ماجيستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011- 2012 ، ص 18 - 19.

2.3 أبعاد التنمية المستدامة:

يتمحور جوهر التنمية المستدامة حول أربعة أبعاد أساسية هي ما يلي:

- **البعد البيئي:** ويعني حفظ البيئة وعدم إتلافها سواء من خلال الاستغلال غير العقلاني والمفرط للموارد الطبيعية أو من خلال التصريف العشوائي للنفايات خاصة الصناعية منها.
- **البعد الاقتصادي:** ويتمحور حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج واستعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، إضافة إلى مشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح. (ماحي و عدالة،2021، صفحة 183).
- **البعد الاجتماعي:** ويمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، وضرورة عملية الإنصاف والعدل وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال المتقدمة.
- **البعد التكنولوجي:** التنمية المستدامة تعني هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد (موسى و بكيري، 2021، صفحة 170).

ويمكن توضيح ترابط أبعاد التنمية المستدامة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): ابعاد التنمية المستدامة

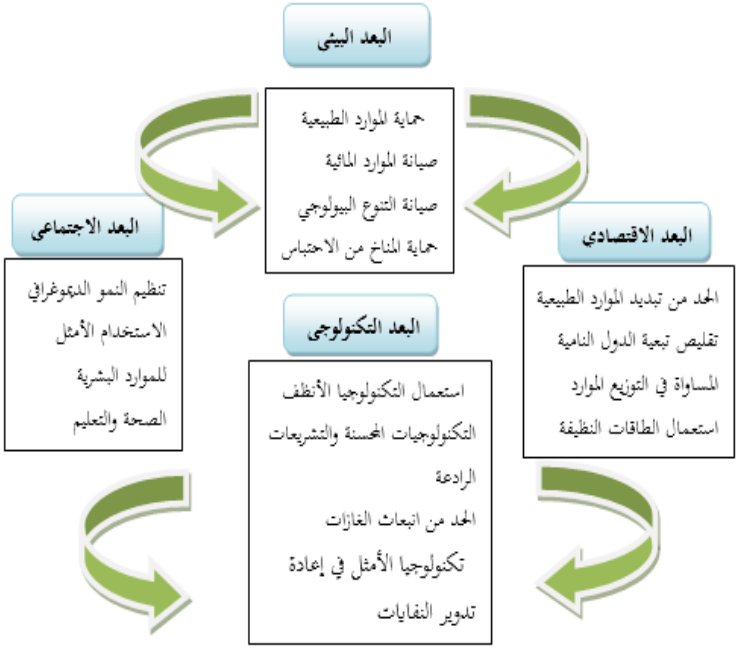

المصدر: عاشور مزريق، قدور بن نافلة، التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية والتزامات المؤسسي، ملتقى آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، 2010، ص 03.

3.3 علاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة:

تعتبر الحوكمة البيئية من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في الآونة الأخيرة ومن مظاهر هذا الاهتمام ارتباطها ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة التي تعمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة دون تدمير البيئة.

وأصبحت التنمية المستدامة مطلب وطني وعالمي في آن واحد، لذلك يرتبط تحقيقها بالعديد من المتطلبات أهمها الحوكمة البيئية، نظرا للعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية تتوسطها الحوكمة باعتبارها الإدارة الحكيمة لترشيد هذه العلاقة، ويمكن إبراز هذه العلاقة في نقاط الأساسية التالية:

– أن السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي، العدالة بين الأجيال القادمة.

– تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبني نظام للتنمية المستدامة الذي يفعل آليات الحد من الاستخدام المفرط للموارد غير المتجددة وتدهورها.

– ضمان الرشادة البيئية بأن يكون الأفراد هم محور التنمية المستدامة، أو أن تتم إدارة هذه الأخيرة بشكل يحقق حياة صحية ومنتجة في ظل انسجام مكمل مع البيئة.

4. واقع البيئي الجزائري في مجال الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة

بالرغم من كون الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية ب 2.381.000كم2، غير أن مواردها الطبيعية لا تناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية وسوء توزيعها على الإقليم، مما تشهد العديد من المشاكل والأزمات وهذه هي التحديات والصعوبات التي من شأنها تعرقل إنجاح مسار نظام الحوكمة البيئية ومنه عدم تحقيق التنمية المستدامة، ومن بين هذه التهديدات **مثلا نضوب الموارد الطاقوية**، حيث يعتمد الاستهلاك الطاقوي الوطني بشكل شبه تام على الموارد الاحفورية فيما تشغل الطاقات المتجددة نسبة ضعيفة جدا من الإنتاج الطاقي يقدر ب5 ميغا واط من الكهرباء، أما فيما يخص **الطبيعة والأنظمة البيئية** الخاصة بالدولة الجزائرية فهي تتميز بهشاشة التربة فثلاثة أرباع تربة الفضاء الشمالي تربة شبه جافة وغير خصبة، الأمر الذي يؤدي إلى تشبع وإفقار المناطق المخصصة للفلاحة في الشمال، وأيضا **ندرة المورد المائية** حيث يقل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الموارد المائية عن 500 ملم مكعب في الجزائر كما لوحظ استنزاف ما بين 45 %و65% من موارد المياه المتجددة.

أما بالنسبة **للمناخ الجزائري** فهو يتميز بالتغيرات المستمرة، أما فيما يخص **التنوع البيولوجي والغابات،** فإن الأفراد يستولون على ما يقدر بنسبة تتراوح بين 39 %و 50% أو أكثر من إنتاج الكرة الأرضية البيولوجي، عن طريق الزراعة والأنشطة الأخرى وقد اختفى نصف غابات العالم منذ نهاية العصر الجليدي السابق، ولم يبق سوى 22% من الغطاء الغابي الأصلي.

وانطلاقا مما سبق فإننا نتوصل إلى نتيجة مؤسفة وهي أن الجزائر تتسم بهشاشتها الايكولوجية التي تتمثل في حساسية أنظمتها البيئية والجفاف والتصحر والمناخ الجاف يشمل أكثر من 90% من مساحة البلاد وشح الموارد المائية (الإجهاد المائي) في بعض المناطق وبمعدل أقل من 600 متر مكعب للنسمة في السنة، ومنه فالجزائر تصنف ضمن فئة البلدان الفقيرة في مجال الثروات المائية، كما أن التوسع العمراني غير المتحكم فيه 60%الساكنة تعيش في المدن سنة 2013 مقابل 58% سنة 2000 وكذلك في جانب التصنيع غير متحكم فيه بطريقة جيدة مما يتسببان في معدلات متنامية للتلوث ويهدد التغير المناخي بشكل خاص الفلاحة والموارد المائية والصحة وقد قدرت كلفة الأضرار المرتبطة بالتغيرات المناخية نسبة تتراوح ما بين 1,3 و 4,3 من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009.

بالرغم من الانجازات التي حققتها الجزائر في جوانب كثيرة إلا أن خطواتها نحو التنمية المستدامة والتحول إلى الاقتصاد البيئي تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد والعمل لتحقيق ذلك والجدول التالي يبين المجهودات التي لا يزال على الجزائر بذلها (بوسكار، 2015 - 2016).

جدول رقم (2): المؤشرات الدولية الأساسية للجهود التي لا يزال على الجزائر بذلها

تبين المؤشرات الدولية الأساسية الجهود التي لا يزال على الجزائر بذلها
الرتبة 92 من أصل 178 بلدا بالنسبة لمقياس الأداء البيئي(سنة2014) الرتبة 86 من أصل 132بلدا (سنة 2012) والرتبة42 من أصل 163 بلدا (سنة 2011). الرتبة 66 من أصل 124 بلدا بالنسبة لمؤشر أداء الهندسة الطاقية سنة 2014، والرتبة الثانية في صفوف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل المغرب(الرتبة 79 من أصل 124 بلدا). ومصر(الرتبة 81 من أصل 124 بلدا) وليبيا(الرتبة 86 من أصل 124بلدا). وتونس(الرتبة 60 من أصل 124 بلدا). منح المؤشر العربي لطاقة المستقبل برسم سنة 2013 الجزائر 45 بعد المغرب (71 نقطة). ومصر (53نقطة) وتونس (47 نقطة) وقبل السودان (25 نقطة) وليبيا (20 نقطة)في مجال تنمية الطاقات المتجددة في المنطقة العربية. الرتبة 45 من أصل 58 بلدا حسب مقياس حكامة الموارد الطبيعية (سنة 2013) بعد المغرب(الرتبة 25) ومصر(الرتبة 38) وليبيا(الرتبة 55). الرتبة 49 من أصل 58 بلدا حسب مؤشر الأداء المتعلق بتغير المناخ سنة 2004 وراء المغرب (الرتبة 15) ومصر (الرتبة 26).

المصدر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، الأمم المتحدة، 2014 ، ص11.

1.4 أهم السياسات الخاصة بالحوكمة البيئية في الجزائر:

تشكيل وزارة خاصة بالبيئة: يمكن القول أن هذا القطاع لم يعرف الاستقرار منذ نشأة أول هيئة تتكفل بالبيئة سنة 1974 إلى أن تم إحداث أول هيكل حكومي في عام 1996.

قبل صدور القانون رقم 83 – 10:

- **اللجنة الوطنية للبيئة:** كانت أول جهاز مركزي متخصص في حماية البيئة.
- **وزارة الري واستصلاح الأراضي:** وهي بدل اللجنة الوطنية للبيئة، ومهمتها حماية البيئة.

بعد صدور القانون رقم 83 – 03: صدر بهدف حماية البيئة والموارد الطبيعية من كل أشكال التلوث أو الضرر الذي قد يلحق بها.

2.4 القوانين والتشريعات المتعلقة بسياسة الحوكمة البيئية في الجزائر:

أصدر المشرع الجزائري جملة من القوانين بهدف حماية البيئة وتنميتها وهذا ما يظهر من خلال القانون 03 – 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وحرصا منه على حماية البيئة وضع مجموعة من الأساليب والأدوات للإدارة البيئية عن طريق الأساليب الوقائية لحماية البيئة وتتمثل في الترخيص، الحظر، الإلزام، (لموشي و طحطوح، 2019، صفحة 108).

- **الجباية البيئية:** وهي نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية وهي مصممة لاستيعاب

التكاليف البيئية فقد تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية لمحاولة وضع حد لمختلف أنواع التلوث ومن بين هذه الرسوم: الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة، والرسوم التحفيزية على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية وكذا النفايات الصناعية الخاصة (بن حليمة و خضراوي، 2016، صفحة 130).

أما بالنسبة للهيئات الخاصة بحماية البيئة في الجزائر التي أسندت لها مهمة تسيير وتنظيم مجالات البيئة من اجل تخفيف الضغط على السلطة الوصية والجماعات المحلية هي الوكالة الوطنية للنفايات، المحافظة الوطنية للساحل، الوكالة الوطنية للجيولوجية والمراقبة المنجمية (لموشي وطحطوح، 2019، صفحة 109).

5. دراسة ميدانية حول المؤسسة الصناعية في ولاية مستغانم

1.5 مجتمع وأداة الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة حاولنا إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة الصناعية الناشطة لتكرير السكر (RAM) في ولاية مستغانم اعتمدنا في جمع البيانات على استمارة استبيان صممت ووجهت إلى بعض المسؤولين ورؤساء المصالح، حيث تم توزيع 48 استمارة وتم استرجاعها بالكامل ولم يتم استبعاد أي منها.

وقمنا بتقسيم الاستبيان إلى محورين رئيسين، المحور الأول به 3 أسئلة متعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد عينة البحث، أما المحور الثاني به 11 عبارة تخص كل من الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة.

وتم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي في إعداد اختبارات الإجابة على العبارات، بحيث قدم كل اختبار وزن معين كما يلي:

وعليه فان قيم الأوساط الحسابية التي توصلنا إليها سيتم التعامل معها وفق المعادلة التالية:

طول الفئة = (القيمة العليا – القيمة الدنيا) /عدد المستويات، إذن طول الفئة = 5-1 = 0.80 وبذلك يكون سلم الاختبارات كما يلي:

جدول رقم (2): سلم ليكارت الخماسي

الاختبار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
القيمة	1 - 1.79	1.80 -2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان (spss).

والجدول الآتي يمثل الاستبيان الذي وزع على مجتمع الدراسة ما يلي:

جدول رقم (3): الاستبيان

المتغيرات	عدد العبارات	أرقام العبارات
البيانات الشخصية	03	01 – 03
الحوكمة البيئية	06	04 – 06
التنمية المستدامة	05	06 – 11

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاستبيان (spss).

2.5 اختبار ثبات وصدق الاستبيان:

تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبيان على عينة البحث المتمثلة في 48 مفردة وذلك بحساب معامل ألفا كرونباخ، ومن ثم توصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (4): ثبات صدق الاستبيان

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
11	0.90

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss).

يشير الجدول أعلاه أن معامل ألفا لجميع أسئلة محاور الاستمارة قد بلغ 0.90 وهي نسبة ممتازة، صالحة للدراسة، لأنها أكبر من 0.60.

3.5 اختبار توزيع الطبيعي:

للتأكد من البيانات المجمعة على أنها تخضع للتوزيع الطبيعي قام الباحثين بإجراء اختبار (كولمجروف سمرنوف) لإثبات صحة البيانات التي تم جمعها، والجدول المقابل يوضح ما يلي:

جدول رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	العبارات	قيمة z	قيمة مستوى الدلالة Sig
الحوكمة البيئية	06	3.07	*0.07
التنمية المستدامة	05	1.01	*0.45
عند مستوى معنوية 0.05* = sig			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss).

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن القيم الاحتمالية لأبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع تفوق قيمتها 0.05، وهو ما يفسر إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية لأن الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي.

جدول رقم (6): الخصائص العامة لعينة الدراسة

المتغير	البيانات الشخصية	التكرار	%النسبة المئوية
الجنس	ذكر	14	%56
	أنثى	11	%44
السن	أقل من 30 سنة	10	%40
	من 30 إلى 39 سنة	15	%60
	من 40 إلى 49 سنة	00	%00
	50 سنة فأكثر	00	%00
المستوى الوظيفي	مدير	1	%4
	مساعد مدير عام	2	%8
	مستوى إداري آخر	22	%88

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور التنمية المستدامة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	تستخدم المؤسسة الموارد الغير الضارة بالبيئة	1.62	0.48	موافق تماما
02	تعتمد المؤسسة في استرجاع الطاقة على التبادل الحراري ومعالجة المياه وتحسين عزل	1.87	0.60	موافق تماما
03	يتبنى موردون المواد الأولية للمؤسسة سياسات وممارسات بيئية سليمة	1.79	0.87	موافق
04	تقوم المؤسسة بنقل النفايات والتخلص منها بطريقة تحد من أي تأثير بيئي	1.64	0.83	موافق
05	تستخدم المؤسسة المواد الخام المعاد تدويرها أو المسترجعة	1.47	0.71	موافق
06	تقوم المؤسسة بتحديد مصادر الانبعاثات في الماء والهواء والأرض	2	0.79	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الحوكمة البيئية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	تلتزم المؤسسة باللوائح والقوانين البيئية	1.89	0.72	موافق تماما
02	لا تقوم المؤسسة بأي نشاط يخالف المتطلبات القانونية	1.93	1.06	موافق تماما
03	تلتزم المؤسسة بجميع الروابط القانونية الحالية المفروضة على عمليات تفريغ النفايات السائلة	2.29	0.92	موافق تماما
04	تعاني المؤسسة من ضغوط بيئية من طرف السلطات المحلية	2.20	0.96	غير موافق
05	لدى المؤسسة سياسة بيئية واضحة لكل الأطراف	1.91	0.96	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss).

4.5 معامل الارتباط بيرسون:

لتوضيح الارتباط والعلاقة بين المتغيرين، تم وضع فرضيات إحصائية كما يلي لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين متغيري الدراسة الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة كالأتي:

- **الفرضيات الإحصائية:**

– **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة البيئية على التنمية المستدامة عند مستوى معنوية 0.05.

– **الفرضية البديلة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة البيئية على التنمية المستدامة عند مستوى معنوية 0.05.

وللإجابة عن هذه الفرضيات نستخدم معامل ارتباط بيرسون والموضحة في مصفوفة الارتباط التالية:

جدول رقم (9): معامل الارتباط بيرسون

المحاور	معامل الارتباط	معامل التحديد	Sig	الدلالة الإحصائية
الحوكمة البيئية	0.93	0.49	0.000	%0.05
التنمية المستدامة				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (spss).

5.5 تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن توزيع أفرد العينة حسب الجنس تغلب عليه فئة الذكور بنسبة 56%من العينة الكلية، أما النسبة المتبقية فكانت لصالح الإناث بنسبة 44%، وذلك يعود لطبيعة نشاط المؤسسة.

أما بالنسبة للسن نلاحظ أن النسبة الأكبر كانت للفئة من 30 إلى 39 سنة، بنسبة 60%، أما الفئة التي هي أقل من 30 سنة قدرت نسبة 40%، مما يدل على أن المؤسسة تضم العنصر الشبابي أكثر من العناصر الأخرى وهذا دليل على الاهتمام بعملية خلق فرص عمل لهم.

بالنسبة للمستوى الوظيفي نجد أن المستويات الإدارية المختلفة هي التي تحصلت على النسبة الأكبر حيث سجلت 88%، في حين سجلت فردين من عينة الدراسة مستوى إداري المتمثل في مساعد مدير عام، وحقق نسبة 8%، أما المستوى الذي يعبر عن المدير مثل نسبة 4%.

بالنظر إلى الجدول رقم 07 يتبين أن متوسطات الحسابية التي تخص كل العبارات الخاصة بالمحور التنمية المستدامة تتراوح بين (2-1.47)، أما الانحراف المعياري انحصرت قيمته بين (0.87- 0.48)، حيث نلاحظ تقارب استجابات مجتمع الدراسة على هذه العبارات، ما يثبت تأكيد أفراد عينة الدراسة، أن المؤسسة لها مساهمة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما نلمسه من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على مستوى كل عبارة، حيث سجلت أكبر متوسط حسابي وهو 2، وتخص العبارة التالية "تقوم المؤسسة بتحديد مصادر الانبعاثات في الماء والهواء والأرض" كما سجلت متوسط حسابي 1.87 للعبارة التي تقول "تعتمد المؤسسة في استرجاع الطاقة على التبادل الحراري ومعالجة المياه وتحسين عزل البيئي"، وهذا دليل على أن المؤسسة لها أولوية في ممارستها لمسؤوليتها اتجاه بيئتها وأيضا لها اهتمام بإدارة الطاقة والموارد من خلال استخدام الموارد الصديقة للبيئة والعمل على استخدام الطاقة بشكل كفئ.

في حين نجد أن أضعف متوسط حسابي مثلته العبارة "تستخدم المؤسسة المواد الخام المعاد تدويرها أو المسترجعة" وسجل قيمة 1.47، وهذا يمكن أن ننسبه لضعف بعض الأساليب والاستراتجيات المناسبة، أو راجع إلى غياب الكفاءة والفعالية في تطبيقها هذه الطرق.

حسب الجدول رقم 08 نلاحظ أن متوسطات الحسابية التي تخص محور المؤسسات الصناعية، تتراوح بين (2.20 - 1.89)، أما الانحراف المعياري انحصرت قيمته بين (1.06 - 0.72)، حيث نلاحظ تقارب استجابات مجتمع الدراسة على هذه العبارات، فنجد أن المؤسسة محل الدراسة تولي اهتماما كبيرا لمفهوم الحوكمة البيئية، حيث سجلت متوسط حسابي 2.29 على مستوى عبارة التالية "تلتزم

المؤسسة بجميع الروابط القانونية الحالية المفروضة على عمليات تفريغ النفايات السائلة"، وكذلك سجلت نسبة كمتوسط حسابي 2.20 فيما يخص العبارة التي تقول أن "المؤسسة تعاني من ضغوط بيئية من السلطات المحلية"، وكانت بدرجة غير موافق، كما أنها سجلت أدنى متوسط حسابي 1.89 التي تقول "تلتزم المؤسسة باللوائح والقوانين البيئية"، وهذا دليل على أن المؤسسة محل الدراسة لها امتثال للقوانين واللوائح البيئية أي من حيث الالتزام البيئي متوسط نوعا ما، وهذا راجع ربما لغياب الثقافة البيئية لدى المؤسسة رغم أنها لها حس الوعي البيئي مرتفع وكذا اهتمامها باليات الحوكمة البيئية، أنها أهم جزء في ممارستها لمسؤوليتها اتجاه بيئتها.

ويتضح من خلال الجدول رقم 09 أن المعطيات تؤكد وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند القيمة المعنوية 0.000 sig، وعلاقة طردية بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وذلك عند مستوى 0.05، حيث بلغ معامل الارتباط 0.65 وبلغ معامل التحديد القيمة 0.51، ومنه نرفض الفرضية الصفرية التي طرحت سابقا (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الحوكمة البيئية على التنمية المستدامة) عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية البديلة التي مفادها (يوجد تأثير للحوكمة البيئية على التنمية المستدامة).

6. خاتمة:

يمكننا القول إن تفاقم المشاكل والأزمات البيئية على مختلف المستويات أدى إلى تكاثف الجهود بهدف حماية البيئة، وضمان استمرارها عن طريق الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي من جهة، وتحسين المستوى المعيشي للسكان مع ضرورة ضمان حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى، وعموما لتحقيق هذا الهدف الأخير الذي ينحصر ضمن التنمية المستدامة لابد من تفعيل ما يعرف بالحوكمة البيئية والتي تعتبر كمبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل التنمية المستدامة.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والمتمثلة في النقاط التالية:

– تلعب المؤسسات دورا هاما في صيانة البيئة وحمايتها من خلال تطبيق مبادئ تشريعية وقانونية، وأخرى تعتمد فيها على تنمية الحس والوعي البيئي.

– تواجه مؤسسات محل الدراسة كغيرها من المؤسسات بعض المشاكل التي تحول دون إتمام الغايات والأهداف، والتي تعددت وتنوعت بين مادية وإدارية وسلوكية ناتجة عن نقص الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة لدى المواطنين.

– تؤكد إجابات أفراد عينة الدراسة أن مستوى ممارسة المؤسسة لمسؤوليتها البيئية من خلال الامتثال للوائح والقوانين البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة هي في المرحلة المتوسطة.

اختبار الفرضيات:

وبناء على النتائج السابقة تم التوصل إلى التحقق من إثبات واختبار صحة الفرضيات التالية كما يلي: نقول أن الفرضية الأولى والتي مفادها أن الحوكمة البيئية لها تأثير كبير على تحقيق التنمية المستدامة، حيث كلما كانت الممارسات للإدارة البيئية جيدة كلما ساهمت في تحقيق التنمية المستدامة، هي فرضية صحيحة، كون أن الحوكمة البيئية ليست مفهوم كباقي المفاهيم الإدارية، وإنما مفهوم التي تدعو إلى الاستدامة لكونها الاعتبار الأعلى لإدارة جميع الأنشطة البشرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما الفرضية الثانية والتي تقول أن للجزائر كل الإمكانات التي تجعلها تحقق أهدافها المسطرة ومنها حماية البيئة، وتحقيق الأمن البيئي هي الأخرى صحيحة، وذلك أن الجزائر من الدول التي أخذت على عاتقها مهمة حوكمة سياساتها البيئية بالاعتماد على جملة من الآليات، لتحقيق حوكمة بيئية وطنية فعالة.

الاقتراحات:

– نشر الثقافة البيئية وتنمية الوعي البيئي لكل الإدارات والعاملين في المؤسسات الاقتصادية.

– حث المؤسسات الاقتصادية لتبني إستراتيجية الإبداع البيئي في السياسات الطوعية للوفاء بالتزاماتها البيئية وإنتاج المنتجات الصديقة للبيئة.

– ضرورة تعامل المؤسسات الصناعية مع المسؤولية البيئية على أنها وظيفة أساسية ضمن الوظائف الأخرى في ظل متطلبات تحقيق الاستدامة.

7. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، (عمان: اتحاد المصارف العربية، 2007)؛
- سالم بن سلام بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، درا أسامة للنشر والتوزيع، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)؛

الأطروحات:

- قصوري مريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011- 2012؛

- بوسكار ربيعة، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 – 2016.

المقالات:

- ماحي نور الهدى، عدالة العجال، الاستثمارات الطاقوية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 02، 2021؛
- بن حليمة سليمة، خضراوي ساسية، واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، 2016؛
- مأمون محمد النور، التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد 361، 2012؛
- مصطفى عوادي، أنور عبدة، دور تكنولوجيا المعلومات في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية من منظور الإعلام والاتصال، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 02، 2018؛
- رضا موسى، جمال الدين بكيري، دور الحوكمة البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة على ضوء تجارب بعض الشركات في البلدان العربية، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد، 03، العدد 02، 2021؛
- لموشي راوية، طحطوح مسعود، الحوكمة البيئية كمسعى لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 6، العدد 2، 2019؛
- الجريدة الرسمية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، 2003؛

المداخلات:

- عاشور مزريق، قدور بن نافلة، التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية والتزامات المؤسسي، آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة؛
- Salim Fakir, Anthea Stephens, environnemental gouvernance backgrround researche paper: environnemental gouvernnace South Africa environnement outlook, 2008;
- Senouci Kouider, Ahmed Belbachir Wafa, Balbachir Ahmed Med, Gouvernance d'entreprises et contrôle des dirigeant, Revue les cahiers du poidex, n°4, Septembre, 2015 .